تكلفته ٩٧ مليون دولار وترك أثراً ملموساً على حياة السكان:

مشروع التنمية والوقاية من السيول يحول تعز إلى مدينة آمنة

■ تقرير/ أوسان الكمالي

قدم البنك الدولي ممثلاً بالمؤسسة الدولية للتنمية التابعة له، مساعدات مالية لمدينة تعز في إطار مشروع الوقاية من السيول بلغت ٨١ مليون دولار أمريكي، منها ١٠ ملايين دولار لمشروع تعز التجريبي الطارئ لإمدادات المياه، و٤٠ مليون دولار من خلال مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي الحضري.

وقال تقرير صدر حديثاً عن البنك الدولي، أن إجمالي تكاليف المراحل الثلاث لمشروع الوقاية من السيول بلغت نحو٩٧ مليون دولار أمريكي، شاملة لمساهمة الحكومة، حيث تم تقديمها خلال السنوات ١٩٩١ – ٢٠١٠م لتمويل عدد من الأنشطة ضمن المشروع، والتي من بينها أشغال مدنية تمثل ٨٣٪ من إجمالي تكاليف المشروع.

وقال التقرير أنه عقب تأمين تعز من أخطار السيول الموسمية المدمرة، وافق مجلس المديرين التنفيذيين في مايو ٢٠١٠م على منح تعز مساندة إضافية من المؤسسة الدولية للتنمية للمساعدة في الارتقاء بمستوى عدد من المناطق العشوائية بتكلفة إجمالية قدرها ٣٢ مليون دولار أمريكي.

تراجع الأضرار

ونوه التقرير إلى أن مدينة تعز وما يحيط بها في مرتفعات اليمن الداخلية عانت ولسنوات طوال من سيول جارفة. وبعد قرابة عقدين من العمل مع المؤسسة الدولية للتنمية، شهدت الحكومة تراجع ما يلحق بالسكان ومؤسسات الأعمال من أضرار إلى الصفر هبوطاً من حوالي ١٦٠ و٦٦٠ على الترتيب، في حين تقلصت أعداد الوفيات بالمناطق المستهدفة من ستة أشخاص في المتوسط سنوياً إلى ثلاثة فقط في عام ٢٠٠٥م ثم إلى الصفر بدءاً من عام ٢٠٠٦م وترافق مع ذلك انخفاض حالات الإصابة بالملاريا من ٨٠ إلى ٢٤ حالة خلال تلك الفترة.

آليات المشروع

وتحدث التقرير عن واقع تعز، وهي التي يسكنها نحو ٦٠٠ ألف نسمة على سفح جبل صبر الشاهق قبل إنشاء المشروع، حيث كانت السيول الناجمة عن مياه الأمطار ولعدم وجود نظام صرف ملائم تغرق الممتلكات الخاصة والعامة، مخلفة وراءها كميات هائلة من الحطام والوحل اللذين يحتاجان إلى أسابيع من جهود الإزالة والتطهير. وفضلاً عن ذلك، كانت هذه الأمطار تخلف وراءها كل عام عشرات الموتى ومئات من المنازل والمتاجر ومرافق البنية الأساسية المهمة. وكان التحدي يتمثل في شق قنوات لتصريف مياه السيول وإعطاء سكان تعز الفرصة لكي يتمتعوا بحياة عادية طيلة السنة.

كان الحل الوحيد لمشكلة سيول تعز– بحسب التقرير – يتمثل إما في الاستثمار في بناء هياكل للسيطرة على السيول، وإما تهجير الأهالي. ولما كان هذا الحل الأخير غير عملي فضلاً عن كونه باهظ التكلفة، فقد اختير البديل الأول. وبدأ الإعداد للمرحلة الأولى في عام ١٩٨٨، وفي عام ١٩٩١م وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على رصد ١٦ مليون دولار أمريكي للمشروع. ووُجهت الاستثمارات الرئيسية في هذه المرحلة إلى أكثر مناطق تعز عرضة للسيول، وإن كان التركيز على وسط المدينة حيث يعيش ويعمل أكثر الأهالي . وتُرك الاستثمار في بناء هياكل للسيطرة على السيول بأعلى مجرى السيل وأسفله إلى مراحل لاحقة. وعقب الانتهاء من المرحلتين الأوليتين في يونيو ٢٠٠٨م، بدأت تعز أخيراً تتعافى من آثار سنوات من السيول الموسمية المدمرة.

تعز آمنة

وقال التقرير "أتاح التمويل المتتابع الذي قدمته المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ ١٦ مليون دولار أمريكي في البداية، ثم بمبلغ ٤٥ مليون دولار، ثم ٢٠ مليون دولار، إقامة منشآت هامة للسيطرة على السيول في مدينة تعز والمناطق المحيطة بها.

وأضاف التقرير "بحلول موعد إقفال المرحلة الثانية في يونيو ٢٠٠٨م، كانت أجزاء كبيرة من مدينة تعز، ومن بينها وسط المدينة، قد تحولت إلى أحياء آمنة يمكن العيش بها بمعزل عن السيول.

فوائد متعددة

وأشار التقرير إلى أن المشروع ترك أثراً ملموساً على حياة سكان تلك المناطق وسبل رزقهم. وجرى خلال مراحل المشروع إقامة العديد من المنشآت والتي منها: شق ١٠ كيلومترات من القنوات المكشوفة و٢١ كيلومتراً من القنوات المغطاة، و٨٥ كيلومتراً من الطرق الممهدة بالحجارة أو الأسفلت و٥٤ كيلومتراً من خطوط المجاري و٢١ حوض ترسيب و٣,٢ كيلومتر من الحوائط الداعمة (التكسيات) أعلى من مستوى الشوارع.

وأضاف التقرير، بالإضافة إلى ذلك، أسهم المشروع في تحقيق النتائج إيجابية عديدة منها: تراجع عدد الوفيات من ستة أشخاص في المتوسط سنوياً إلى الصفر وتحسين وتأمين قدرة المشاة والعربات على التنقل ما بين المساكن وأماكن العمل والمدارس، إلخ. بالنسبة لآلاف السكان الذين يقيمون على جنبات الوادي. وارتفاع قيمة الأرض بأكثر من ١٠٠٪ وتقليل الأضرار التي تلحق بالممتلكات السكنية ومؤسسات الأعمال من ١٦٠ و٦٦٠ حالة على الترتيب سنوياً إلى الصفر وتخفيض تكاليف الصيانة السنوية للمرافق العامة مثل شبكات الهاتف، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والطرق. كما أسهمت منشآت السيطرة على السيول وتوصيلات المجاري التي ترافقت معها في تحسين الأحوال الصحية والصرف الصحي بتقليل تدفق مخلفات المياه إلى الأودية، التي كانت قد صارت مكاناً ملائماً لتكاثر البعوض المسبب لمرض الملاريا. وساعدت الطرق الممهدة بالحجارة والأسفلت– التي أُنشئت ضمن المشروع بطول ٨٥ كيلومتراً – في تحسين التدفق المروري داخل المدينة وقللت من الاختناقات. ونظراً لطبيعة المشروع من حيث كثافة العمالة، فقد أوجد هذا المشروع بطريقة مباشرة وغير مباشرة فرص عمل تقدر بنحو ٤٥ ألف فرد/شهر لعمالة مهرة أو غير مهرة أثناء تنفيذه.

وذكر التقرير "بهدف الارتقاء بأثر المرحلتين الأولى والثانية من المشروع والتوسع فيه، فقد حان موعد إقفال اعتماد التمويل الإضافي الأول وقيمته ٢٠ مليون دولار أمريكي في أكتوبر ٢٠١٠م حيث تبدو آثار المشروع ملموسة فيتذكر الأهالي كيف تغيرت حياتهم قبل تدخل المؤسسة الدولية للتنمية وبعده. ولا يقتصر العرفان بالإنجازات التي تحققت على من يعيشون في تعز وحدهم، بل يمتد ليشمل كل من يعرف كيف كانوا يعيشون قبل هذه المبادرة. ولو كان هناك مشروع لا يختلف أحد من الناس عليه، فهو مشروع تعز للتنمية البلدية والوقاية من السيول.

شركاء المشروع

ونوه التقرير إلى أن المؤسسة الدولية للتنمية هي الشريك المانح الوحيد لهذا المشروع من خلال مراحله الثلاث المتتابعة برغم أن المشروع يعد نوعا من المشاريع الطارئة أو مشاريع الحد من خطر الكوارث. حيث لم يكن هناك اهتمام كبير أو قدرة من جانب المانحين على مساندة هذا المشروع.

مشاريع مياة الريف تشغل ٢٤ بئراً بالمحافظة

٦٠ مليار ريال إجمالي الموارد المالية بمحافظة الحديدة العام الماضي

■ ،،الحديدة/سبأ

بلغ إجمالي الموارد المالية لمحافظة الحديدة خلال العام الماضي ٦٠ مليارا و٧٥٠ مليونا و٧٥٢ ألف ريال بزيادة ثمانية مليارات و١٢٠ مليونا و١٠٦ آلاف ريال عن ٢٠٠٩م وبنسبة ١٥٪

واوضح مدير عام مكتب المالية بالمحافظة عبدالله محمد حاجب أن الموارد المركزية بالمحافظة بلغت ٥٨ مليارا و٤٣٥ مليونا و٨٣٦ ألف ريال فيما بلغت الموارد المحلية مليارين و٣١٤ مليونا و٩١٦ ألف ريال.

واشار إلى أن الموارد المركزية للمحافظة تمثلت في إيرادات مكتب الجمارك البالغة ٢٤ مليارا و١٦٢ مليونا و١٥١ ألف ريال بنسبة ٣٩,٧٧٪ من الإجمالي العام للإيرادات إضافة إلى إيرادات الإدارة العامة للضرائب على كبار المكلفين البالغة ٢٨ مليارا و٤٥٢ مليونا و٧١٨ ألف ريال بنسبة ٤٦,٨٤٪من الإجمالي العام.

ولفت حاجب إلى أن إيرادات مكتب الضرائب بلغت ٥ مليارات و٥٢٣ مليونا و٨٩٧ ألف ريال بنسبة ٩,٣٧٪ من الإجمالي العام و١٢٧ مليون إيرادات مركزية لعدد من الجهات الأخرى.

في غضون ذلك بلغت إيرادات فرع الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات بمحافظة الحديدة خلال العام ٢٠١٠م مليارين و٧٨٨ مليونا و٨٧٣ ألف ريال.

وافاد مدير عام فرع الهيئة بالمحافظة عباس بورجي لـ«سبأ» أن إجمالي المعاشات التي تم صرفها خلال العام المنصرم بلغت مليارين و٢٦٥ مليونا و٩٦٦ ألف ريال موزعة على ٥ آلاف و٣٥٢ حالة تقاعد.

واشار إلى أن فرع الهيئة منح قروضاً للمتقاعدين بقيمة ٦٧ مليونا و٩٧٧ ألف ريال.. إضافة إلى منح مبلغ ٤٤٤ ألف ريال مكافآت نهاية الخدمة .

وذكر أن عدد ملفات المحالين للتقاعد المرسلة من الخدمة المدنية ومن جهات أخرى بلغت خلال نفس الفترة ٤٨٥ ملفاً.

على صعيد آخر شغل فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بالحديدة خلال العام الماضي ٢٤ مشروعا بتكلفة بلغت ٥٦٣ مليونا و٧٧٩ الفا و٥٢١ ريالاً بتمويل مشترك من الهيئة والمجلس المحلي بالمحافظة ومشروع الدعم الهولندي ومشروع الأشغال العامة.

وذكر مدير إدارة المشاريع بالهيئة العامة لمشاريع مياه الريف بالحديدة المهندس أحمد عبده غالب لـ«سبأ» أن هذه المشاريع ساهمت في تغطية احتياجات سكان مديريات التحيتا والجراحي والخوخة والقناوص والمغلاف والمنيرة والمنصورية وبيت الفقيه والمراوعة من المياه النقية الصالحة للشرب.

مشيرا إلى أنه تم إنجاز ٢٤ بئر مياه بتكلفة ١٤٨مليونا و١٠٧ آلاف و٧٠٦ريالات.. إضافة إلى تنفيذ أعمال مدنية للشبكات وغرف الضخ والخزانات ووحدات ضخ المياه بمبلغ ٥٥٧ مليونا و٢٧٣ الفا و٢٤٦ ريالاً بتمويل محلي وحكومي، وتوريد انابيب لعدد ١١مشروعا بتكلفة ١٣٢مليون و٤٤٣ألفاً و٥٢٩ريالاً بتمويل حكومي.

واوضح غالب أن العمل في ١٣ بئرا لازال جاريا بتكلفة ١١٠ملايين و٤٢١ الفا و٩٨٢ريالاً كما يجري استكمال أعمال مدنية للمشاريع بتكلفة ٦٠٢ مليون و٢٤٨ الفا و٢١٠ريالات.

هيئة الرقابة على المناقصات تعرف الجهات الحكومية بنظام إدارة المشتريات

■ ،،صنعاء / سبأ

تنفذ الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات حاليا لقاءات وورش عمل لتعريف الجهات الحكومية بمكونات نظام معلومات إدارة المشتريات واليات تطبيقه.

ويهدف النظام إلى معالجة الدورة الكاملة للمشتريات بصورة سريعة في تقديم العطاءات وتقييمها والتعامل المباشر مع الأسواق الإقليمية والعالمية وبشفافية كاملة وتحقيق كفاءة أكبر وإمكانية الحصول على عروض أكثر وبالجودة العالمية والأسعار المعقولة للسلع والخدمات المطلوبة لليمن.

وأوضح مدير عام مشروع نظام معلومات المشتريات بالهيئة المهندس توفيق جابر لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن اللقاءات تهدف إلى استعراض نظام معلومات إدارة المشتريات المعد من قبل الشركة الاستشارية البريطانية كراون ايجنت في مرحلته الأولى، وكيفية الاستفادة منه، وأشار إلى أنه يتم خلال اللقاءات التعريف بطرق نشر البيانات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات لكل جهة حكومية في موقع الهيئة بهدف الاستفادة من المعلومات التفصيلية عن جميع مناقصات الجهات الحكومية وتقييمها واتخاذ الإجراءات اللازمة إزائها بما يعزز من الشفافية والنزاهة في هذا الجانب.

وأفاد أن نظام المشتروات والموقع سيسهمان في التعريف بأنشطة ومهام الهيئة واطلاع المانحين والمستثمرين على البيانات والمعلومات المتعلقة بالمناقصات والمشتريات الحكومية والإصلاحات الخاصة بنظام المناقصات في اليمن.

وأضاف أن إنشاء نظام معلومات المشتريات يعد إضافة نوعية لبلورة توجهات اليمن الهادفة إلى مكافحة الفساد ضمن منظومة الإصلاحات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة.

١٢,٨ مليار قيمة الصادرات الوطنية عبر ميناء ومطار عدن

■ عدن/سبأ

بلغت قيمة الصادرت اليمنية عبر ميناء عدن والحاويات ومطار عدن خلال العام الماضي ١٢ مليارا و٨٩٤ مليون ريال.

وأوضحت احصائية صادرة عن الغرفة التجارية والصناعية بعدن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن الصادرات توزعت على الأسماك والأحياء البحرية والبن والعسل والعطور واللبان ونخالة القمح والالمنيوم.

وبينت أن الكميات صدرت إلى ٣٤ بلدا تصدرت القائمة اسبانيا والإمارات والصين ومصر ولبنان تليها ارتيريا والأردن وألمانيا والهند.

إلى ذلك بلغت إيرادات جمرك مطار عدن الدولي من الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى خلال العام الماضي ٣١٦ مليوناً و١٢٠ ألف ريال بزيادة ٧٩ مليوناً و٣٦٥ ألف ريال عن ٢٠٠٩م وبنسبة زيادة ٣٤٪.

وأوضح مدير عام جمرك المطار محمد علي باحكيم لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن قيمة الصادرات المحلية العام الماضي ٨٤ مليوناً و٦٧١ ألف ريال بزيادة ٥٤ مليوناً و٥٢٢ ألف ريال عن ٢٠٠٩م وبنسبة زيادة بلغت ١٨٪.

وأشار إلى أن تحقيق هذة الإيرادات يرجع إلى جهود العاملين في الجمرك من خلال تطبيق قانون الجمارك واللوائح والإرشادات الخاصة بالعمل الجمركي ومكافحة التهريب.

ماليزيا تسعى إلى جذب استثمارات خليجية في الساحل الشرقي

■ ،،كوالالمبور – كونا –

تسعى السلطات الماليزية الى جذب استثمارات من دول مجلس التعاون الخليجي الى المنطقة الاقتصادية بالساحل الشرقي لشبه الجزيرة الماليزية التي تمكنت من جذب ١٢ مليار دولار من الاستثمارات الى المنطقة الاقتصادية حتى العام الماضي.

وافاد مجلس تنمية المنطقة الاقتصادية بالساحل الشرقي الماليزي في بيان صحفي صادر عنه، ان وفدا رفيع المستوى من المنطقة الاقتصادية يستعد للتوجه الى منطقة الخليج العربي في الايام القادمة، وذلك بهدف جذب المزيد من الاستثمارات من دول مجلس التعاون الخليجي.

واشار الى ان ارسال هذا الوفد يأتي تزامنا مع انطلاق منتدى (استثمر بماليزيا-٢٠١١) المزمع اقامته في ابوظبي في ٣٠ يناير الجاري، والذي سيدشنه رسميا رئيس وزراء ماليزيا نجيب عبدالرزاق وولي عهد امارة ابوظبي الشيخ محمد بن زايد بن سلطان آل نهيان.

واوضح ان هذا المنتدى الذي يعد الاول من نوعه يسعى الى استقطاب المجموعات الاقتصادية والمستثمرين بمجلس التعاون الخليجي، حيث تعد دولها من اهم الشركاء التجاريين بالنسبة لماليزيا، كما يتضمن المنتدى عروضا ومناقشات عن الفرص الاستثمارية في ماليزيا بشكل عام والمناطق الاقتصادية بشكل خاص.

واكد ان منتدى (استثمر بماليزيا-٢٠١١) يعد امتدادا للنجاحات المتواصلة التي حققتها العلاقات التجارية بين ماليزيا ودول الخليج في السنوات الاخيرة، خصوصا في المشاريع الاستثمارية في الدول العربية والاسلامية والتي يعدونها الاكثر امانا من الاستثمار في الاسواق العالمية.

واستضافت ماليزيا في العام الماضي فعاليات منتدى الاعمال التجاري الخليجي الماليزي، الذي حقق نجاحا في توسيع العلاقات الثنائية بين الطرفين، خصوصا في المجالات التجارية والصناعية والتقنية والاتصالات والابتكارات وغيرها، وذلك لما يتمتع به الطرفان من مميزات اقتصادية في اقليم جنوب شرق اسيا والشرق الاوسط.

يذكر ان العلاقات الاقتصادية الخليجية الماليزية شهدت طفرات كبيرة خلال السنوات الماضية وفي جميع الميادين التجارية والخدمية والاستثمارية والسياحية والمالية والتعليمية وغيرها، وذلك من خلال سعيهما الحثيث في انهاء المفاوضات لتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين الجانبين.